

阿拉伯語的規則複數

曾家齊*

摘要

根據歷代阿拉伯語言學者對阿拉伯名詞規則複數與破碎複數的定義顯示，規則陽性複數以增加後綴詞 *ūna*、*īna*，規則陰性複數以增加 *āt* 來表達，刪除這些後綴詞便可恢復其單數型態，其意義亦由複數還原成單數。破碎複數則會產生型態內部的改變，譬如以增加或刪除名詞的元音或輔音等方式呈現，而非如規則複數一樣單純的增加後綴詞。

除了規則複數與破碎複數之外，還有一些不列入此二者，卻表複數意義的 *ism al-jam‘*、*ism al-jins*、*jam‘ al-jam‘* 等。有些複數名詞雖被列為 *ism al-jam‘*，卻合乎破碎複數的定義，譬如 *rakb*，其單數是 *rākib*；有些被列為破碎複數，卻無單數型態，譬如 *abābīl...*。凡此都顯示語法學者對複數的分類有必要再審視。

本論文提出第三類應被列為規則複數的型態，這些名詞的數量龐大，卻始終被語法學者所忽視，那便是以增加陰性符號 *tā’* 來表達複數，刪除此符號便恢復其單數的型態和意義者，譬如 *sayyāf* 和 *sayyāfat*，*qannāṣ* 和 *qannāṣat*，*nāshi’* 和 *nāshi’at*。這種複數經常是代表族群、黨派、世系、職業...等意義，譬如以 *fa‘āl* 詞型或主動名詞詞型出現的名詞。根據古今阿拉伯學者對名詞複數意義與型態的界定，這類以增加後綴詞 *tā’* 來表達複數意義的名詞，理應被列為除了陽性、陰性規則複數之外的第三類規則複數。

關鍵詞：複數、陽性規則複數、陰性規則複數、破碎複數、複數詞型

* 國立政治大學阿拉伯語文學系助理教授
2015年9月29日投稿 2015年11月9日通過

Regular Plural Noun in Arabic Language

Ghazi Khader Al-Zanahreh*

Abstract

This paper deals with types and meanings of plurals in Arabic language. Some plurals are different from others in terms of expression. In general, plural nouns can be divided into two types: regular and irregular. However, there are also rules for the later one which can be categorized as another form.

As mentioned above, some nouns are not categorized as plural types, though their meanings are plural. Some linguists address them as plural without specifying the type, whereas others consider them as wrong expression. I have researched both ancient and modern Arabic materials and found that these nouns do not exist in any type of plurality. Neither do they belong to *Ism al-jins*, *jam' al-jam'* nor *Ism al-jam'*.

In my opinion, just like the regular masculine using the suffix “ūna”, and the feminine using the suffix “āt”, these nouns possess plural meaning with the suffix “t”. Examples are as followed: *sayyāf* and *sayyāfat*, *qannāṣ* and *qannāṣat*, *nāshi'* and *nāshi'at*...etc. Therefore, I believe that these nouns can be seen as a special type of regular plural noun.

Key words: plurality, regular plural noun, irregular plural noun, types of plural noun

* Assistant Professor, Department of Arabic Language & Culture, National Chengchi University

جموع التصحيح في العربية

غازي خضر الزناهرة*

ملخص البحث

يتناول هذا البحث نوعاً من أنواع الجمع في اللغة العربية، فيبحث في دلالاته على الجمع، وفكرة الجمعية فيه، ويكشف عن الفرق بينه وبين الأنواع الأخرى الدالة على الجمع من جهة، وبينه وبين جمع التكسير وجمعي التصحيح، من جهة أخرى، ويثبت أنه نوع من أنواع الجمع بالأداة، أو هو نوع من أنواع الجمع الخارجي. وتوصل البحث إلى أنه نوع من أنواع جمع السلامة؛ لأنه يشترك معه في الدلالة على الجمع، وفي وجود لاحقة تدل على الجمع تلحق المفرد لتحيله إلى جمع، وفي أن صيغة المفرد تسلم من الكسر عند تحويلها إلى الجمعية، وإن تجرد من اللاحقة يعود بالكلمة إلى الأفراد.

فالعربية تتوفر على لونين رئيسيين من ألوان الجمع، هما جمع التكسير، ويعرف بالجمع الداخلي الذي تتغير فيه بنية المفرد ليتحول إلى الجمع، والآخر جمع التصحيح، ويعرف بالجمع الخارجي الذي يُتوصّل إليه بإضافة لاحقة الجمع إلى نهاية المفرد، ويُقسم هذا النوع إلى قسمين، هما: جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، إضافة إلى أنواع أخرى من الألفاظ التي تدل على الجمع ولكنها تعدّ ألفاظاً مفردة، مثل: اسم الجمع واسم الجنس الجمعي واسم الجنس الإفرادي.

ويتناول البحث نوعاً من الألفاظ الدالة على الجمع التي لا تُدرج في أنواع الجمع ولا تحت أي نوع من الألفاظ الدالة على الجمع، أي أن النحاة الذين تعرضوا لها بالذكر نَصّوا على أنها جمع، لكنهم لم يحددوا نوعها ولم يصنفوها، فقالوا: إنها جمع دون أن يذكروا لنا أي نوع من الجمع هي، وهذا أدى إلى تخبط بعض الباحثين في قبول جمعية مثل هذه الألفاظ، وإلى اضطرابهم في تصنيفها، وأدى ببعضهم إلى القول بخطأ هذه الألفاظ. وأمثلة هذا الجمع ألفاظ مثل سيّاف وسيّافة وقناص وقناصة وناشئ وناشئة وخيّال وخيّالة وسيّار وسيّارة، وهي ألفاظ تدل على الجمع وأن التاء المربوطة فيها لاحقة جمع تحول المفرد لدى اتصاله بها إلى جمع، وإذا تجرد منها تحول المعنى إلى الإفراد. وهذا يعني أن التاء المربوطة لاحقة جمع مثلها في ذلك مثل الواو والنون أو الياء والنون في جمع المذكر السالم، ومثل الألف والتاء في جمع المؤنث السالم. ويرى الباحث أن تدرج هذه الألفاظ ضمن جمع التصحيح وتعدّ نوعاً منه.

الكلمات المفتاحية: جمع التصحيح، جمع التكسير، التاء المربوطة، اسم الجمع، اسم الجنس الجمعي، اسم الجنس الإفرادي.

* الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية - جامعة جين جي الوطنية - تايوان.

جموع التصحيح في العربية

غازي خضر الزناهرة

1. تمهيد: الجموع في العربية

ثمة لوان رئيسان من الجموع في اللغة العربية؛ لون يُتوصّل إليه بتغيير البنية الداخلية للفظ المفرد، ويسمّي النحاة هذا النوع بجمع التكسير وتسميات أخرى مماثلة، وبعض المحدثين يسميه الجمع التصريفي، وعند المستشرقين والباحثين من غير العرب يُعرف بالجمع الداخلي Internal plural.

وهذا الجمع تتغيّر فيه صيغة اللفظ المفرد من الداخل، أي تغيير البنية الداخلية، بإضافة أو حذف الصوامت (Consonants) و/أو تغيير الصوائت (Vowels) ولهذا الجمع صيغ وأوزان كثيرة، واللون الآخر يُتوصّل إليه بإضافة لاحقة في نهاية المفرد ويسمى External plural، أو الجمع التركيبي، ويُعرف في كتب النحو والصرف العربية باسم جمع التصحيح أو جمع السلامة أو الجمع السالم، هو يقسم إلى قسمين، جمع المؤنث السالم بإضافة اللاحقة (ات) إلى المفرد، وجمع المذكر السالم ويكون بإضافة اللاحقة (ون/ين) إليه. ثم تأتي ألوان أخرى من الجموع، هي اسم الجمع، واسم الجنس (الجمعي) واسم الجنس الإفرادي.

2. سؤال البحث:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن سؤال رئيس هو: ما نوع الجمع في كلمات مثل: سيّارة الواردة في قوله تعالى: "وقال قائل منهم لا تقتلوا يوسف وألقوه في غيابة الجب يلتقطه بعض السيارة إن كنتم فاعلين"¹ وسيّافة في قول سيبويه: "وقالوا لذي السيف: سيّاف، وللجميع سيّافة"²، وفي كلمات مثل: حمّارة وقنّاصة وبحّارة ونظّارة ومتصوفة؟ كيف تصنف كتب النحو والصرف هذا النوع من الجمع؟ وتحت أي نوع تُدرجه؟

وللإجابة عن نوع الجمع في هذه الكلمات إجابة علمية موضوعية لا بدّ من البحث عن تعريف الجموع، وبالأخص جمعا التكسير والتصحيح وشروط هذه الجموع في المصادر والمراجع في كتب النحو والصرف التي عالجت هذا الموضوع.

¹ القرآن الكريم، سورة يوسف، آية 10.

² سيبويه، عمرو بن عثمان (180 هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، بيروت - لبنان، عالم الكتب، 1988، ج3، ص383.

3. منهج البحث

يعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، فيبدأ باستصفاء تعريف شامل وافٍ لجمع التكسير من كتب النحو والصرف المعتمدة، ثم يناقش هذا التعريف لتحديد العناصر الرئيسية التي تميز جمع التكسير من ألوان الجموع الأخرى، ثم يعرض الألفاظ الواردة في سؤال البحث على هذا التعريف ليكشف إن كان يصدق عليها أو لا، وإن كان الجواب بالنفي يعرضها مجدداً على نوع آخر من الجمع، مناقشا ومحللا حتى يصل إلى النوع الذي تنتمي إليه هذه الطائفة من الكلمات، ووضعها في مكانها الطبيعي بين الجموع.

4. ألوان الجمع في العربية

1.4 جمع التكسير

وأول أنواع الجمع جمع التكسير، ويسمى أيضا الجمع المُكسّر، ولعل أول من علل هذه التسمية أبو بكر بن السراج، بقوله: "هذا الجمع يسمى مكسرا، لأن الواحد فيه قد عُبر عما كان عليه، فكأنه قد كسر، لأن كسر كل شيء تغيير عما كان عليه"³.

ويأتي الحديث عن جمع التكسير عند القدماء في ثنايا الحديث عن الجموع كلها، فسيبويه لم يقدم تعريفا للجمع، بل كان حديثه عن الجمع عاما لا يفرق فيه بين أنواع الجموع⁴. ولعل ابن جني كان أول من عرّف جمع التكسير تعريفا يميزه عن قسيميه: جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، فقد عرّفه بقوله: "هو كل جمع تغير فيه نظم الواحد ويناؤه، ويكون لمن يعقل، ولما لا يعقل، وإعرابه جارٍ على آخره، كما يجري على الواحد الصحيح، تقول: هذه دورٌ وقصورٌ، ورأيت دوراً وقصوراً، ومررت بدورٍ وقصورٍ"⁵، وهو أيضا " ما يدل على أكثر من اثنين أو اثنتين عن طريق إحداث تغيير حتمي ما في شكل المفرد، وقد سمي مُكسراً لتغيير بنيته عما كان عليه واحده، فكأنك فككت بناء واحده، وبنيته للجمع بناء ثانيا، فهو مشبه بتكسير الأبنية لتغيير بنيتهما في حال الصحة"⁶.

³ ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، 1996، ج2، ص429.

⁴ انظر: سيبويه، المرجع السابق، ج2، ص395.

⁵ ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (392)، اللمع في اللغة، تحقيق: سميح أبو مغلي، عمان - الأردن، دار مجدلاوي، 1988، ص27.

⁶ ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (643)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع حداد، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001، ج3، ص219.

وجمع التفسير "هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظا أو تقديرا"⁷ والحاصل أن الجمع يكون البتة دالا على الجماعة، ويكون على صيغة من صيغ الجموع المعروفة في باب الجمع، ويكون البتة مغايرا في اللفظ أو التقدير لمفرده، ويكون له مفرد من لفظه غالبا"⁸

وعرّفه عباس حسن بأنه: "ما دل على ثلاثة أو أكثر وله مفرد يشاركه في معناه وفي أصوله، مع تغيير حتمي يطرأ على صيغته عند الجمع"⁹، وأخيرا يعرفه الدكتور محمد أبو الفتوح شريف بأنه: "الجمع الذي يدل على أكثر من اثنين أو اثنتين من العقلاء وغيرهم، بتغيير في اللفظ، مثل: رجل ورجال، أو في التقدير"¹⁰ ويلحظ البحث القواسم المشتركة في هذه التعاريف التي تتشكل منها شروط هذا الجمع على النحو الآتي:

- 1- أن يدل على جماعة مكونة من أكثر من اثنين أو اثنتين.
- 2- أن يصيب التغيير بنية الجمع عما كان عليه مفرده.¹¹
- 3- أن يكون له واحد من لفظه.
- 4- أن يكون على صيغة من صيغ الجموع المعروفة في باب الجمع.¹²

ويهتم البحث هنا بأمرين، الأول: حتمية التغيير الذي يؤدي إلى صيغة الجمع ليغاير صيغة المفرد، معنى أن تكون صيغة المفرد مختلفة عن صيغة الجمع، والآخر أن ثمة صيغا خاصة معروفة في باب الجمع لا بد أن يصاغ على واحد منها المفرد الذي يراد تحويله إلى جمع، فمتى اختل هذا الشرط، وإن تحققت الشروط الثلاثة الأخرى، لم يجز عدّ اللفظ جمع تكسير. وهذان الأمران يتعلقان بالصيغة التي يبني عليها الجمع، وسبب

⁷ الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي(1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط1، القاهرة- المكتبة التوفيقية، بلا تاريخ، ج4، ص186.

⁸ الأسترايادي، رضي الدين محمد بن الحسن (686 هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، بيروت: دار الكتب العلمية، 1982، ج2، هامش الصفحة 194.

⁹ حسن، عباس، النحو الوافي، ط3، القاهرة: دار المعارف، (بلا تاريخ)، ج4، ص626.

¹⁰ شريف، محمد أبو الفتوح، من قضايا جمع التفسير، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، العدد السادس والأربعون، نوفمبر، 1980، ص85.

¹¹ لا ينطبق هذا التعريف على ألفاظ نحو جففات ومُصطَفَيْن، لأن التغيير فيهما لا دخل له في الدلالة على الجمعية، إذ إن التغيير في مثل هذه الألفاظ صوتي وليس صرفيا. وعلى ذلك فجففات جمع مؤنث سالم وليس جمع تكسير، أما مصطفين فهي جمع مذكر سالم وليس جمع تكسير. وأنظر: الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد، (900 هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998، ج3، ص670.

¹² يختلف النحاة في عدد أبنية جموع التفسير، لكن الشائع أن عدد صيغ التفسير للقلّة والكثرة 37 صيغة، انظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج3، ص670، وحسن، عباس، المرجع السابق، ج4، ص629.

اهتمام البحث بالصيغة هو أنها العنصر الحاسم الذي يحدد إن كان اللفظ جمع تكسير أو لا، أو هي العنصر الذي تمسك به النحاة في عدّ اللفظ جمع تكسير، ولم يتنازلوا عنه أو يتساهلوا فيه، في حين أنهم تسامحوا وتساهلوا في استيفاء الشروط الثلاثة الأخرى .

وقد حدد الصرفيون¹³ ستة تغييرات تصيب المفرد عند جمعه جمع تكسير، وهي:

- 1- الزيادة فقط، مثل: صِنُو وصِنُون، وَقِنُو وقِنُون.
- 2- تغيير بالنقص فقط، مثل: تُخَمَّة وتُخَم.
- 3- تغيير بالشكل (والمقصود بالشكل نوع الحركات وترتيبها) فقط، مثل: أَسَد وأَسَد.
- 4- تغيير بالشكل والزيادة، مثل: رَجُل ورجَال.
- 5- تغيير بالشكل والنقص، مثل: مَدِينَة ومُدُن.
- 6- تغيير بالشكل والزيادة والنقص، مثل: مَرِيض ومرْضَى.

ولعل النظرة العجلى المتسرعة إلى تعريف جمع التفسير تغري بأنه يصدق على جمعي التصحيح، ففي نحو: معلمة ومعلمات، نقص بحذف التاء وزيادة الألف والتاء، وفي معلم ومعلمون زيادة الواو والنون. والحق إن صاحب حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك تنبه إلى ما في تعريف جمع التفسير مما قد يوهم بصدقه على جمع التصحيح، وعلق على ذلك قائلاً: " قال البعض تبعا لشيخنا: قد يقال في هذا التعريف (يقصد تعريف جمع التفسير " هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظا أو تقديرا") صادق على جمع المذكر السالم، فلا يكون مانعا، فإن أخرج (أي أخرج جمع المذكر السالم من تعريف جمع التفسير) بأن تغييره لآخر واحده لا لصيغته، أي (إن التغيير في جمع المذكر السالم هو تغيير لآخر المفرد وهو تغيير أصاب المفرد فتغيرت دلالته من الأفراد إلى الجمع، وبقيت صيغة المفرد كما هي بعد زيادة علامة الجمع إلى آخره، فالتغيير الذي أدى إلى تحويل دلالة اللفظ من الأفراد إلى الجمع لم يؤد إلى تغيير

¹³ انظر حاشية الصبان، ج4، ص168-169، وانظر شريف، محمد أبو الفتوح، من قضايا جمع التفسير، ص85-86، وحسن، عباس، المرجع السابق، ج4، ص626.

الصيغة) ورد صنوان في صنو إلا أن يقال ذلك التغيير في نية الانفصال، لأنه إعراب الكلمة بخلاف صنوان أ.هـ. وقوله في نية الانفصال، أي كأنه لم يلحق جمع المذكر السالم بتغيير أصلاً¹⁴.

ويشرح الصبّان ذلك بالقول إن جمع صنو على صنوان ليس مثل جمع المذكر السالم، فمثلاً عندما نجمع صنو نزيد عليها (ان) فتصبح صنوان، وإذا جمعنا كلمة مدرّس جمع مذكر سالماً نزيد عليها (ون/ين) فتصبح الكلمة (مدرسين)، فهذا تشابه ظاهري بين الحالتين وليس حقيقياً؛ ذلك أن الزيادة (ان) في صنو أدت إلى تغيير في الصيغة، فانقلبت من فِعْل إلى فِعْلان، في حين أن زيادة لاحقة الجمع (ون/ين) إلى المفرد لا تؤدي إلى تغيير الصيغة، بل تبقى الصيغة كما هي، فصيغة المفرد والجمع واحدة لا تغيير فيها، فالتغيير الحاصل في اللفظ، أي زيادة اللاحقة (ون/ين) تغيير طارئ، وهو المقصود بقول الصبّان في نية الانفصال " أي أنه (كأنه لم يلحق جمع المذكر السالم بتغيير أصلاً) بتعبير الصبان نفسه. فاللاحقة في جمع المذكر السالم (ون/ين) هي علامة إعراب، وعلامة الإعراب طارئة ليست من بنية الكلمة. وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى زيادة (ان) إلى صنو التي حولت الكلمة إلى صنوان، فهي ليست طارئة كأنها لم تلتحق بالمفرد، لأنها ليست علامة إعراب، بل هي جزء من بنية الكلمة الجديدة الدالة على الجمع، وهذا يعني أن (ان) التي لحقت بصنو غيرت صيغة الكلمة وأدت إلى وجود صيغتين متغايرتين؛ واحدة للمفرد وأخرى للجمع بسبب الزيادة. وعلى هذا فجمع المذكر السالم لا يدخل في جمع التكسير.

فجمع التكسير يعرف بالتغيير في بنائه الداخلي، أو الصيغة التي يبني عليها، في حين أن جمع التصحيح ينماز باللاحقة التي تلتق آخره، أي هو جمع خارجي كما يسميه هنري فليش¹⁵.

فإذا نظرنا إلى الأمثلة التي سقناها في أسئلة البحث، وسألنا هل زيادة التاء على المفرد نتج عنها تغيير في الصيغة، أم هي لاحقة أضيفت إلى آخر المفرد دون أن تؤدي إضافتها إلى أي تغاير بين صيغة المفرد وصيغة الجمع؟

نخلص من مناقشة موضوع جمع التكسير إلى أن التاء المربوطة التي تلتق أمثلة سؤال البحث: سيارَة وسيفَة وحمارة وقنّاصة وبحارة ونظارة ومتصوفة لا ينتج عنها تغيير في صيغة المفرد، وأن الجمع قد تحقق بزيادة اللاحقة فقط، وقابلية تلك اللاحقة للحذف مع سلامة المفرد وعدم تغير معناه المعجمي دليل على ذلك، فكما أن علامة جمع المذكر السالم: الواو (أو الياء) والنون، وعلامة جمع المؤنث السالم الألف والتاء لا تنتقل بصيغة

¹⁴ الصبان، حاشية الصبان، ج4، ص168.

¹⁵ فليش، هنري، العربية الفصحى، تحقيق: عبد الصبور شاهين، القاهرة: مكتبة الشباب-1997، ص86 و89.

المفرد إلى صيغة جديدة، فإن التاء المربوطة لا تنتقل بصيغة المفرد إلى صيغة جديدة كذلك، وعلى هذا فصيغة المفرد تسلم من الكسر عند لحوق التاء المربوطة آخر المفرد.

من هنا يمكن القول إن العامل الحاسم في تقرير جمعية التفسير هو الصيغة التي يبني عليها الاسم الذي يدل على الجماعة، فثمة صيغ معروفة في باب الجمع، فإذا دل الاسم على الجمع ولم يبين على واحدة من هذه الصيغ، فلا يعدّ من جموع التفسير، ودليل ذلك أن "رَكْب" و"صَحْب" و"سَفَر" ألفاظ على وزن فَعْل، وهي تدل على أكثر من اثنين، ولكنها لا تعدّ من جموع التفسير عند سيبويه¹⁶ وعند كثير من النحاة، فهذه الألفاظ تدخل عندهم في اسم الجمع، على الرغم من أن لها واحدا من لفظها ومعناها هو راكب وصاحب وسافر على التوالي، ولكن صيغة فَعْل التي بُني عليها اللفظ الدال على الجمع ليست من صيغ جموع التفسير المعروفة والمعتبرة عند النحاة. فقد كان من شروطهم التي وضعوها لجمع التفسير أن يكون للفظ الدال على الجمع له مفرد من لفظه، وهنا نلاحظ أن هذا الشرط قد أُهْدِر، ولم يلتزموا به في تقرير جمعية هذه الألفاظ.

وثمة دليل آخر على أن الصيغة أمر حاسم في وضع الكلمة الدالة على الجمع ضمن جمع التفسير، أن من شروط النحاة أن يكون اللفظ الدال على الجمع البتة مغايرا لمفرده في اللفظ أو التقدير، أي أن تكون صيغة المفرد مختلفة عن صيغة الجمع. وتغيير صورة الواحد لفظا أمر واضح ومفهوم، أما المقصود بالتغيير تقديرا فهو أن يكون المفرد على وزن أو صيغة من صيغ جمع التفسير المعتمدة عند النحاة، ويدل على معنى الإفراد والجمع في آن واحد وأن يكون لها مثلي، وتكاد كتب النحو تجمع على حصر أمثلة تلك الصيغ التي يتغاير فيها المفرد والجمع تقديرا بفُك ودِلاص وهِجان وشِمال¹⁷، وبعض الألفاظ الأخرى التي لا تزيد على عدد أصابع اليد الواحدة. فهذه الألفاظ تدل على المفرد والجمع معا، ففُك المفرد مثل قُفْل على صيغة فَعْل، وفُك الجمع مثل بُنْ على صيغة فَعْل، وكذا باقيها. ويلاحظ هنا أن النحاة لجأوا إلى فكرة اختلاف الصيغة تقديرا ليحافظوا على مبدأ التغاير بين صيغة المفرد وصيغة الجمع.

والحق إن المفرد والجمع في الأمثلة السابقة جاء على صيغة واحدة، لكن إقرار النحاة بهذا كان سيقود إلى اختلال القاعدة التي وضعوها من ضرورة تغاير صيغة المفرد وصيغة الجمع، لذلك لجأوا إلى طريقة ليجعلوا صيغة المفرد تختلف عن صيغة الجمع ليدخلوا بها هذه الألفاظ في عداد جمع التفسير. وهذه الطريقة هي التقدير، أي تشابه الصورة بين هذه الألفاظ وألفاظ أخرى مرة تدل على الجمع ومرة أخرى تدل على الإفراد.

¹⁶ سيبويه، المرجع السابق، ج3، ص624.

¹⁷ انظر: حسن، عباس، المرجع السابق، ج4، ص680، ولعباس حسن رأي خاص في اعتبار هذه الألفاظ جمعا، فهي عنده اسم جمع لا جمع تكسير، لعدم وجود مفرد حقيقي لها، فمفردها مقدر بتعبير النحاة وخيالي بتعبيره.

ولعل لجوء النحاة إلى فكرة التقدير، رغم ما فيها من مخالفة للواقع اللغوي، يوضح مدى استشعارهم لأهمية التباين بين صيغة المفرد والجمع ومركزيتها في درس جمع التكسير، وأن يُبنى الجمع على صيغة من صيغ جمع التكسير.

وثمة دليل آخر، فهناك ألفاظ تدل على الجمع ليس لها واحد من لفظها أو إن لها واحدا من لفظها لكنه غير جار في الاستعمال، من جمع التكسير بسبب من كونها جاءت على صيغة من صيغ جمع التكسير، كأبائيل(جماعات الطير) وعبايد (للفرق من الناس والخيل)¹⁸.

وكذلك فإن مشابه ومحاسن وملاح ومقايح ومساوي عدت من جمع التكسير على الرغم من فقدانها شرط وجود المفرد، فالألفاظ السابقة رغم أنه لا مفرد لها في اللغة، أو أن الواحد الحقيقي لها غير مستعمل في اللغة وهي: مشبه ومحسن وملح ومقبحة ومسواة، وعدوها جمعا لشبه وحسن ولمحة وقبح وسوء على التوالي¹⁹. وهكذا نرى أن الاعتبار الأول في إثبات الجمع لهذه الألفاظ هو أن يُصاغ اللفظ الدال على الجمع على واحدة من صيغ جمع التكسير.

وبعد فإنه القول إن ألفاظا مثل سيار وسيافة وحمارة وقناصة وبحارة ونظارة ومنتصوفة، ليست من جموع التكسير، فهي ألفاظ تدل على الجماعة، ولها واحد من لفظها، وإن التاء المربوطة التي لحقت مفردا لم تكسبها صيغة جديدة، فسلم الواحد عند الجمع من التغيير، ولم تبين على أي من صيغ جموع التكسير.

ولكن ما نوع هذا الجمع وتحت أي قسم من أقسام الجمع يندرج؟ هل هو اسم جمع؟

2.4 اسم الجمع

لقد عرّف سيبويه اسم الجمع بأنه: "اسم يقع على الجميع ولم يكسر عليه واحده، ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود إلا أن لفظه من لفظ واحده. وذلك قولك: ركب وسفر. فالركب لم يكسر عليه راكب"²⁰، بمعنى أنه لفظ يدل

¹⁸ لا يعد عباس حسن مثل هذه الألفاظ أصيلة في جمع التكسير لفقدانها شرط وجود المفرد، وهي عنده ملحقة بجموع التكسير اعتبارا لبنائها على صيغة من صيغ جموع التكسير، انظر: حسن، عباس، المرجع السابق، ج4، ص 679. وانظر: الحملاوي، أحمد بن محمد (1315 هـ)، شذا العرف في فن الصرف، الرياض، دار الكيان، (بلا تاريخ)، ص171-172.

¹⁹ الزناهره، غازي، التعاوضية في اللغة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة الجامعة الأردنية، (2006)، ص62.

²⁰ سيبويه، المرجع السابق، ج3، ص624، وانظر: الطناحي، محمود، جموع التكسير والعرف اللغوي، حاشية ص139، وانظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، 1998، ج3، ص 337، والأسترايادي، شرح الشافية، ج2، هامش ص 192.

على الجمع وليس له مفرد من لفظه، وأمثله كما في الاقتباس السابق، قوم ونفر وذود، مفردة من لفظ آخر، أو مثل ركب وسفر وصحب، له مفرد من مادته غير أنه ليس مفرداً له مثل: راكب وسافر وصاحب على التوالي²¹.

وواضح أن هذه الألفاظ التي أثبتناها في سؤال البحث لا يمكن إدراجها في باب اسم الجمع، فاسم الجمع لا واحد له من لفظه، وهو اسم يدلّ على الجمع ولا مفرد له من لفظه، وهذا الباب اللغوي يعبر عن مسألة لغوية ومهمة وهي النقص في الجدول التصريفيّ، والمقصود بذلك وجود لفظ يدلّ على الجمع لا مفرد له، ولأن اللغة كائن حيّ قادرة على الوفاء بحاجات مستعمل اللغة فإنها تلجأ إلى إيجاد بدائل عن الألفاظ المفقودة.

ففي باب اسم الجمع لجأت اللغة إلى إيجاد بديل للمفرد المفقود من لفظ الاسم الدال على الجمع إلى لفظ يدلّ على المفرد من معنى جمعه، فكلمة (ذود)²² تدلّ على جمع من الإبل وليس لها واحد من لفظ (ذود)، ولما كان مستعمل اللغة يحتاج إلى هذا المفرد لجأت اللغة إلى إيجاد مفرد ليس من لفظ (ذود) بل من معناه، وهو (جمل) أو (ناقة)، وكذا الأمر في (نساء) فهذا لفظ دالّ على الجمع لا واحد له من لفظه؛ فلجأت اللغة إلى إيجاد مفرد من معناه وليس من لفظه، وهو (امرأة). وعلى هذا فالمفرد والجمع في اسم الجمع ليسا من لفظ واحد، فكل واحد منهما من لفظ مختلف عن الآخر.

وجمعنا هذا، أي الألفاظ الواردة في سؤال البحث، ليس هذا شأنه، فهو مفرد أضفنا إليه التاء المربوطة، فحصلنا على اللفظ الدال على الجمع، فالمفرد والجمع هنا من لفظ واحد، أخذ الجمع من المفرد بإضافة اللاحقة التاء إليه. وهذا يخرج جمعنا موضوع البحث من باب اسم الجمع، وهذا يدعونا إلى البحث له عن تصنيف آخر.

3.4 اسم الجنس الجمعي

إن اسم الجنس الجمعي هو اسم تفرق تاء التأنيث بينه وبين مفردة مثل: نخل ونخلة وشجر وشجرة أو تفرق ياء النسب بينه وبين مفردة مثل: عرب وعربي وترك وتركي²³، وعليه فثمة قسمان من اسم الجنس الجمعي: اسم جنس جمعي بياء النسب مثل: عرب وواحد عربي، وترك وواحد تركي، ومعنى هذا إننا نضيف

²¹ هذه الألفاظ تدل على الجمع ولها مفرد من لفظها ومعناها، ولكن معظم النحاة لم يعدوها من جمع التكسير، لأنها (ركب وسفر وصحب) لم تأت على صيغة من صيغ جمع التكسير. لكن ثمة فريق من النحاة عدّ هذه الألفاظ جمع تكسير. أنظر: حسن، عباس، المرجع السابق، ج4، ص680-681.

²² هذه الألفاظ تدل على الجمع ولها مفرد من لفظها ومعناها ولكن معظم النحاة لم يعدوها من جمع التكسير، لأنها (ركب وسفر وصحب) لم تأت على صيغة من صيغ جمع التكسير. لكن ثمة فريق من النحاة عدّ هذه الألفاظ جمع تكسير. أنظر: حسن، عباس، المرجع السابق، ج4، ص680-681.

²³ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911 هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1985، ج3، ص272، وانظر: حسن، عباس، المرجع السابق، ج4، ص681.

ياء النسبة إلى الاسم الدال على الجمع فنحصل على المفرد، ومن الواضح أن هذا القسم من اسم الجنس الجمعي لا احتمال في التباسه بجمعنا موضوع البحث لاختلاف اللاحقة الصرفية.

أما النوع الثاني من اسم الجنس الجمعي، وهو الذي يميز بينه وبين واحده بالتاء، نحو: شجر وشجرة ونخل ونخلة، فإننا نلاحظ أن التاء المربوطة أضيفت إلى اللفظ الدال على الجمع، فتحمض للدلالة على الواحد. إذن يتوصل إلى الاسم الدال على الواحد بإضافة التاء المربوطة إلى الاسم الدال على الجماعة، وهذا هو فرق رئيس بين اسم الجنس الجمعي والجمع بالتاء، فكلاهما تتصل به التاء المربوطة، لكنها في اسم الجنس الجمعي تلحق الجمع لتتوصل إلى الواحد، بينما في الألفاظ موضوع البحث تضاف إلى المفرد لتتوصل إلى الجمع.

ويمكن القول وصفيًا: إن اسم الجنس الجمعي يتم بنقص التاء من مفرده، فالمفرد فرع والجمع أصل، ولأن الأصل لا يحتاج إلى علامة، فكلمة شجر الدالة على الجمع أصل، وشجرة التي أضفنا إليها التاء المربوطة فرع. وهذا يعني أن التاء المربوطة في هذا النوع من اسم الجنس الجمعي تاء وحدة تلحق بالواحد، أما التاء المربوطة في جمعنا فهي تاء جمع تلحق الجمع، ولهذا يختلف اسم الجنس الجمعي عن الجمع بالتاء المربوطة موضوع البحث.

4.4 اسم الجنس الإفرادي

ويعرّف بأنه: "ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد مثل: ماء وذهب وخن وزيت"²⁴. ودلالة اسم الجنس الإفرادي في الواقع الطبيعي الفيزيائي تعبر عن فكرة لا تقبل العدد؛ لأنه لا حاجة إلى الواحد كما أنه لا حاجة أيضًا إلى اللفظ الدال على الجماعة أو الكثرة. ولعل هذه القضية موجودة في كل اللغات الإنسانية.

ويمكن بسهولة ملاحظة أن اسم الجنس الإفرادي يختلف عن موضوع هذا البحث، فهو عبارة عن لفظ واحد بصيغة واحدة تدل على الكثير والقليل، والأمر ليس كذلك بالنسبة إلى الجمع بالتاء المربوطة؛ إذ إن له لفظين واحداً للمفرد وآخر للجمع تفرق بينهما التاء المربوطة. لذلك فإن الجمع بالتاء ليس يدخل في عداد اسم الجنس الإفرادي.

5.4 جمع الجمع

هو اسم يدل على جمع ثان وقع على جمع أول مثل: بيت وبيوت وبيوتات، ورجل ورجال ورجالات، ويد وأيد وأياد²⁵ وواضح أن الجمع بالتاء موضوع هذا البحث لا يندرج تحت جمع الجمع، فهو اسم جمع مرة ثم

²⁴ الطناحي، محمود محمد، جموع التفسير والعرف اللغوي، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، الجزء الحادي والسبعون، نوفمبر 1992، حاشية ص 139.

²⁵ سيوييه، المصدر السابق، ج3، ص619.

جمع جمعه مرة أخرى، فكلمة(بيت) مثلا جمعت على (بيوت) جمع تكسير ثم جمع الجمع مرة ثانية على (بيوتات) جمع مؤنث سالما، ويد جمعت جمع تكسير على أيدي ثم جمعت مرة ثانية جمع تكسير على أيادٍ، وهذا يختلف عن جمع قناص على قناصة، فهو جمع لمرة واحدة بزيادة التاء المربوطة في آخر اللفظ المفرد.

ومن الجلي أن هذين النوعين من الجمع متباعدان ولا صلة بينهما لا من قريب ولا من بعيد، لكن ضرورة البحث اقتضت التعرض لهذا الباب استكمالا للحديث عن أبواب الأسماء الدالة على الكثرة وأبواب الجمع التي يمكن أن تلتبس بموضوعنا أو تمت إليه بصلة.

واستكمالا لطلب إطار لغوي يسلك هذه الألفاظ في واحد من أبواب الجمع، فإن منهجية البحث تقتضي ولوج باب جمع التصحيح.

6.4 جمع التصحيح

وهو الجمع الذي تسلم فيه صيغة المفرد من التغيير عند إضافة لاحقة الجمع ، وذلك بأن يبقى المفرد على حاله بعد الجمع، وهو "ما يدل على أكثر من اثنين بسبب زيادة معينة في آخره أغنت عن عطف المفردات المتماثلة في المعنى والحروف والحركات بعضها على بعض " إلا عند الإعلال²⁶ ، ويقسم إلى قسمين: الأول: جمع المذكر السالم وعلامة جمعه الواو (أو الياء) والنون، ويختص بالمذكر ممن يعقل، ويرفع بالواو وينصب ويجر بالياء.

والثاني جمع المؤنث السالم²⁷ وتزداد في آخره الألف والتاء، ويرفع بالضم وينصب ويجر بالكسرة، ويجمع عليه من يعقل وما لا يعقل.

وعلى هذا فثمة شرطان يجب أن يتوفر عليهما هذا الجمع، الأول: إضافة زيادة تدل على الجمع تلحق آخر المفرد، والثاني: سلامة المفرد من الكسر عند إضافة لاحقة الجمع وبقاؤه محافظا على صورته الأصلية. وهذا هو الفرق الرئيس بينه وبين جمع التكسير.

وإذا نظرنا إلى أمثلة سؤال البحث وجدنا أن سيارَة وسيّافة وحمّارة وقناصة وبحّارة ونظّارة ومتصوفة، ومفرداتها هي: سيار وسيّاف وحمّار وقناص وبحّار ونظّار ومتصوف، على التوالي، وأنه أمكن

²⁶ حسن، عباس، المرجع السابق، ج1، ص 137، وانظر في تعريف سيبويه، المرجع السابق، ج1، ص18، وانظر ابن جني، المرجع السابق، ص 26، وانظر ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عيد الحميد، القاهرة- مصر، دار الطلائع، ص 65.

²⁷ انظر ابن هشام، المرجع السابق، ص 65، وانظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911 هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: احمد شمس الدين، ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية،(1998)، ج 1، ص 77.

الوصول على اللفظ الدال على الجمع بإضافة اللاحقة (ة)، وهي زيادة تدل على الجمع ، فانتقلت دلالة اللفظ من الإفراد إلى الجمع، شأنها في ذلك شأن زيادة الواو (أو الياء) والنون، والألف والتاء التي تلحق جمع التصحيح.

وزيادة التاء في المفرد هنا لم تؤد إلى تغيير في صيغة اللفظ، بل حافظ المفرد على صيغته الأصلية، واشترك مع اللفظ الدال على الجمع في الصيغة نفسها، مثلما لم تغير الزيادة في صيغة المذكر السالم والمؤنث السالم، فهذه الألفاظ الدالة على الجمع بزيادة التاء إلى آخر المفرد، هي مثل جمع التصحيح.

ويمكن أن ننظر نظرة عامة شاملة إلى الألفاظ الدالة على الكثرة والجمع في اللغة العربية ونحصرها في ستة أنواع هي: جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس الجمعي واسم الجنس الإفرادي، وهذه الجموع يمكن أن نعيد تقسمها إلى قسمين؛ جمع معجمي وهو اللفظ الذي يدل على الكثرة والجمع بأصل الوضع. مثل اسم الجمع واسم الجنس الجمعي واسم الجنس الإفرادي

والقسم الثاني هو الجمع الصرفي وهو الجمع الذي نحصل عليه من طريق عمليات صرفية محددة، مثل جمع التكسير وجمع المذكر السالم والمؤنث السالم.

والجمع الثاني، الجمع الصرفي هو الجمع المعترف عند النحاة وإليه ينصرف ذهن عند الحديث عن موضوع الجمع. وهذا النوع من الجموع ينقسم إلى قسمين؛ هما: الأول: الجمع بالصيغة أو الجمع الداخلي، وهو جمع التكسير ، إذ الشرط الرئيس فيه أن يبنى على صيغة معينة خاصة به، ويسميه هنري فليش بالجمع الداخلي بسبب التغير الداخلي الذي يطرأ على بنية المفرد، فيحول التغيير صيغة المفرد إلى صيغة جديدة خاصة بجموع التكسير.

والثاني: جمع بالعلامة تلحق آخر المفرد دون أن يؤدي ذلك إلى أي تغيير في الصيغة ، بل يحافظ على الصيغة كما هي دون تغيير، وهذه هي الواو (أو الياء) والنون لجمع المذكر السالم، والألف والتاء لجمع المؤنث السالم يسميها هنري فليش بالجمع الخارجي.

ولما كانت هذه الألفاظ، ألفاظ أسئلة البحث، دلت على الجمع بإضافة التاء إلى آخرها، ويصدق عليها تعريف جمع التصحيح بأنها تدل على أكثر من اثنين، ولها مفرد من لفظها وتسلم فيها صيغة المفرد من التغيير أو الكسر، ويبقى المفرد محافظاً على صيغته الأصلية، ولحقت المفرد علامة؛ هي التاء الدالة على الجمع، فهي تقع ضمن الجمع باللاحقة أو الجمع الخارجي، لذلك أرى أن تصنف مع جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم جمعاً ثالثاً، لتصبح بذلك جموع التصحيح ثلاثة أقسام هي:

أولاً- الجمع بالألف والتاء

ثانياً- الجمع بالواو (أو الياء) والنون

ثالثاً- الجمع بناء الجمع المربوطة.

5. الجمع بالتاء المربوطة وآراء المحدثين

والحق إن أول أشار إلى هذا الجمع ورأى أنه يستحق أن يفرد له باب خاص في الجموع هو الدكتور جعفر عباينة، وذلك في أطروحته للدكتوراه.²⁸

ولقد وردت إشارات عديدة عند بعض الباحثين المحدثين إلى أن التاء المربوطة هي علامة جمع، وأن الاسم الذي تلحقه هذه التاء هو جمع: فقد جاء في المعجم الكبير الذي يصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن من دلالات التاء المربوطة: "الدلالة على الجمع وفي الصفات (يقصد المشتقات) التي لا تستعمل موصوفاتها، وهي على فاعل أو فعول أو صفة منسوبة بالياء أو كانت على بناء فعال، مثل: خرجت على الأمير خارجة، ومرت سابلة، وهذا رأي الحنفية أو المالكية، وحضرت الجمّالة والبعّالة"²⁹

ويورد المعجم الكبير رأي النحاة في هذه التاء فيقول: "إن التاء في هذه كلها، هي في الحقيقة للتأنيث، وذلك لأن ذا التاء في مثله صفة الجماعة تقديراً، كأنه قيل: جماعة جمّالة، فحذف الموصوف لزوماً للعلم به"³⁰

والمعجم الكبير كما رأينا جاء اهتمامه بهذه التاء في سياق الدلالات التي تفيدها التاء المربوطة، ولم يذكر نوع الجمع الذي تفيده. فقرر أنها، وإن أفادت الجمع، فهي في حقيقتها للتأنيث، ويرى أن هذه الأمثلة التي لحقتها التاء، أو هذا النوع من الجمع هو صفة الجماعة تقديراً، أي كأن هناك لفظة جماعة محذوفة، وكأننا قلنا: جماعة السيّارة وجماعة السيّافة وجماعة الحمّارة وجماعة القنّاصة وجماعة البحّارة وجماعة النظارة وجماعة المتصوفة وهكذا.

وملخص قول النحاة الذي ينقله المعجم الكبير أن هذا الجمع وصف للفظ الجماعة المحذوفة. ومن المبادئ الأساسية المقررة في النحو أن الصفة أو الوصف إذا حُذِف موصوفة، تتقدم الصفة لتحل محله، وتخرج، نحواً، من كونها صفة. وعلى هذا فإن هذا الجمع خرج عن الوصفية وأصبح جمعاً، لم يقل لنا النحاة، ومعهم المعجم الكبير ما نوعه. لذلك يبقى سؤال قائماً: ما نوع هذا الجمع؟

²⁸ أنظر : Ababneh, Jafar Nayif, *The Morphophonemic of Pluralization in Biblical Hebrew and Classical Arabic* (unpublished Ph.D. Dissertation), University of Utah, 1978, p.173.

²⁹ مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المعجم الكبير، الطبعة الأولى، (1992)، الجزء الثالث، ص 10.

³⁰ المصدر نفسه، ج 3، ص 10.

بالإضافة إلى ما سبق فإنه لا عبرة لقول النحاة: " أن هذا الجمع وصف للفظ الجماعة المحذوفة"، لأن هذا الجمع في الواقع اللغوي جمع صرفي اكتسب الدلالة على الجمعية بالأداة التي تدل عليه وهي التاء المربوطة، فإذا حُذفت منه عادت الكلمة إلى معنى الأفراد.

وقد أشار إلى هذا الجمع أيضا الدكتور محمد مكي الجزائري فنقل الاقتباسين السابقين من المعجم الكبير، وذكر بعض الأمثلة التي تنتمي إلى هذا الجمع مثل: المارة والماشية والكشافة والبحارة والحطابة³¹. لكنه لم يقل إنه جمع تصحيح، ولم يحدد نوع الجمع الذي تنتمي هذه الكلمات إليه.

وقد أشار أيضا إلى هذا الجمع أيضا الدكتور أحمد مختار عمر، فقال عن استعمال "هَجَانة" في: "انضم لفرقة الهجانة" إنها مرفوضة عند بعضهم (يقصد النحاة)، ويذكر العلة في ذلك: لأنها لم تأت على أوزان الجمع المشهورة (يقصد أوزان جمع التكسير)، ثم يقرر أن جملة: انضم لفرقة الهجانة صحيحة، لأن مجمع اللغة المصري رأى تسويغ زيادة التاء المربوطة على بعض الكلمات المفردة للدلالة على الجمع نظرا لكثرة ورود هذه الزيادة في كلام العرب، وبخاصة في أسماء المهن والفرق³².

ويورد كلمة "بَحَّارة" في تعبير: "بحارة السفينة" فيذكر أنه مرفوض عند النحاة للسبب السابق نفسه، وأن مجمع اللغة المصري سوغ استعماله، وأنه يصح استعمال "بحارة السفينة"³³.

وفي جملة: "يخالف المعتزلة أهل السنة في بعض المعتقدات"، يذكر الدكتور عمر أن "المعتزلة" مرفوضة عند بعض النحاة، لأنها لم تأت على أوزان الجمع المشهورة، لكنه يراها صحيحة بسبب تسويغ مجمع اللغة لها.³⁴

ففي الاقتباسات الثلاثة السابقة جاءت "هجانة وبحارة ومعتزلة" ويظهر أن الدكتور عمر يتفق مع النحاة الذين يخطئون في كونها جمع تكسير، ويختلف معهم في أنهم يخطئون وهو يصحها. فهي عنده جمع تكسير لم يأت على صيغ جموع التكسير المشهورة، وهذا يعني أنها جموع تكسير شاذة.

ويورد كلمة "مارة" فيذكر أن بعض النحاة يخطئون قولنا: "ازدحم الطريق بالمارة"، لمجيء الجمع "مارة" على فاعلة، والقياس فيه على فعلة، ويرى أن القول:

³¹ الجزائري، محمد مكي، صفحة لغة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 85، الجزء الأول، كانون الثاني، 2010، ص 171-172.

³² عمر، أحمد مختار، معجم الصواب اللغوي، (بلا تاريخ)، المجلد الأول، القاهرة: عالم الكتب، ص 775.

³³ المصدر نفسه، ص 174.

³⁴ المصدر نفسه، ص 711.

ازدحم الطريق بالمارين (فصيح)، و ازدحم الطريق بالمارة (صحيح)

ويعلق: أن القياس أن يجمع فاعل "مار" وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام جمع مذكر سالما، أو جمع تكسير على فَعلة "مَرَّة"، كما في بار على بررة وكاتب كتبة. ويضيف: يمكن تصحيح جمع مار على مارة على أنها اسم جمع.³⁵ وعلى هذا فكلمة مارة عنده اسم جمع.

يتسم رأي أحمد مختار عمر في شأن هذا الجمع بالتناقض، فمرة يعدّه جمع تكسير شاذا لأنه لم يأت على أي من صيغ الجمع المعروفة، ومرة يعده اسم جمع. وزيادة على التناقض فقد أخطأ مرتين، مرة لأنه عدّه اسم الجمع لا مفرد له من لفظه، وهذا الجمع له مفرد من لفظه.

وأخطأ مرة ثانية حين عدّ هذا الجمع من قبيل جمع التكسير، لأن المفرد في جمع التكسير يُكسر عند جمعه، أما الجمع بالتاء المربوطة فإنه لا يُكسر ويبقى مفرده سالما من التغيير، في حين إن التغيير مسألة حاسمة في الحكم على اللفظ بأنه جمع تكسير.

وثمة أمر آخر وهو أن اللفظ يُعد جمع تكسير إذا بُني على صيغة من صيغ جمع التكسير، والأوزان كلها التي تأتي عليها أمثلة الجمع بالتاء المربوطة ليست من صيغ جمع التكسير. ولا ينفي الخطأ عن قول أحمد مختار عمر إنها جمع تكسير شاذ، فمن المعروف أنه في موضوع جمع التكسير أن ثمة شروطا أربعة، أهمها شرط: أن يصاغ اللفظ على صيغة من صيغ جمع التكسير، وهذا الشرط لا يتخلف ولا يمكن إهداره أو التساهل فيه، ولا يوجد مثال واحد عدّ من جمع التكسير ولم يأت على صيغة من صيغ جمع التكسير.

وعلى الرغم من وصفه هذا الجمع بالشاذ وغير الصحيح إلا أنه يقرّ بكثرة وروده في معجمات مهمة من المعجمات العربية في العصر الحديث مثل المنجد والأساسي والوسيط اعترافا منها بهذا اللون من أنواع الجموع الذي شاع وذاع قديما وحديثا بحيث لا يمكن انكاره. والكثرة والقلة هنا لا قيمة لها ولا يعتدّ بها، بل المهم هو كيفية صياغة هذا الجمع، وهي صياغة اقرب ما تكون الى صياغة جمعي التصحيح وإن اختلفت اللاحقة التي تفيد الجمع في كل منها.

ولعل مبعث خلط أحمد مختار عمر في تصنيف هذا النوع من الجمع هو إيمانه بأن جمع التصحيح هو فقط ذلك الذي ينتهي إما بواو ونون أو ياء ونون وإما بألف وتاء، وكل ما عدا ذلك هو جمع تكسير أو اسم جمع.

³⁵ المصدر نفسه، ص 651

6. التاء المربوطة علامة جمع

يرى برجستراسر أن هاء التانيث ليست أصيلة في الدلالة على معنى التانيث، ويرى أن معناها كثير الاضطراب والتخالف³⁶، ومعلوم أن تاء التانيث المربوطة لها معان كثيرة³⁷ فتكون للتانيث كطالبة، وللوحدة كحمامة، وللجمع كسيافة، والذي يعيننا هنا دلالتها على الجمعية، ونجدها للكثرة نحو: صوفية وسابلة³⁸، وقد أشار سيويوه³⁹ إلى أنها تبين الواحد من الجميع، وكذلك ابن سيده "وقد جاء تاء التانيث يُراد بها الجمع، قالوا: رجل بغال، وجمال للواحد فاذا أرادوا الجمع قالوا: بغالة وجمالة"⁴⁰

وترى الدكتورة باكرة حلمي ان هذه التاء تأتي فارقة بين المفرد والجمع "وذلك في الاسم الذي يكون على وزن فعّال بفتح الفاء وتشديد العين، بمعنى فاعل لصاحب الحرفة، نحو: حمّار بفتح الحاء وتشديد الميم لمن يحترف عملا يتعلق بتربية الحمير أو تشغيلها، ويكون جمعه بالتاء، فيقال: حمّارة، ولمن احترف عملا يتعلق بالجمال يقال له جمّال، وجمعه جمّالة، وطبّال وجمعه طبّالة، وزمّار وجمعه زمّارة، وخبّال وجمعه خبّالة"⁴¹

وقد ذكر سيويوه أن صيغة فعّال كثيرة الاستعمال في أصحاب المهن والحرف، أو صاحب الشيء يعالجه بتعبير سيويوه، "أما ما يكون صاحب الشيء يعالجه، فإنه مما يكون "فعّالا"، وذلك قولك لصاحب الثياب: ثواب، ولصاحب العاج: عوّاج، ولصاحب الجمال التي ينقل عليها: جمّال، ولصاحب الحُمُر التي يُعمل عليها حمّار، وللذي يعالج الصراف: صرّاف. وذا أكثر من أن يحصى"⁴²

وتأتي التاء علامة جمع في غير صيغة فعّال بمعنى فاعل على ما ذكرت الدكتورة حلمي، بل جاءت علامة جمع لألفاظ على وزن فاعل مثل: ناشئ وناشئة، وسابل وسابلة، وفال وفالة وسافر وسافرة.

وتأتي التاء علامة جمع أيضا في اسم الفاعل المشتق من الثلاثي المزيد فيه نحو: مرتد ومرتدة، ومهاجر ومهاجرة، ومقاتل ومقاتلة، ومنهزم ومنهزمة، ومرابط ومرابطة، ومستأمن ومستأمنة، ومتلصص ومتلصصة.

³⁶ برجستراسر، ج، التطور النحوي للغة العربية، (1994)، أخرجه وصححه: رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص114.

³⁷ انظر: الأقطش، عبد الحميد، "علامة" وأمثالها من نعوت المذكر، أبحاث اليرموك، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، (1998)، ص319-349. وأنظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج3، ص271-273.

³⁸ برجستراسر، المرجع السابق، ص114.

³⁹ سيويوه، المرجع السابق، ج3، ص383.

⁴⁰ ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص، بيروت، دار الكتب العلمية، (بلا تاريخ)، ج16، ص101.

⁴¹ حلمي، باكرة، (بلا تاريخ)، صبغ الجموع في العربية، بغداد، مطبعة الأديب البغدادية، ص31.

⁴² سيويوه، المرجع السابق، ج3، ص381.

وتلحق أيضا الألفاظ المنسوبة الدالة على القبائل والأديان والمذاهب والطوائف والنحل والملل، نحو: زبيرى وزبيرية وحنفي وحنفية ومالكي ومالكية وشافعي وشافعية وحنبلي وحنبلية وظاهري وظاهرية واثنى عشري واثنى عشرية ويكري ويكرية ومسلم ومسلمة وقيسي وقيسية.

وتلحق هذه التاء الدالة على الجمع صيغة فَعِيل، نحو: شَغِيل وشغيلة وسمِّع وسميعة وسكَّير وسكيرة، وأيضا الأسماء المنسوبة نحو: أردني وأردنية وفلسطيني وفلسطينية وخليجي وخليجية، واستعملت في العصر الحديث نظار ونظارة، وفي الأخبار المرافقة للثورات العربية التي جرت في تونس ومصر واليمن وليبيا ترددت كثيرا في وسائل الاعلام ألفاظ مثل: مرتزقة وقناصة وبلطجية⁴³

إذن تستعمل التاء علامة جمع أكثر ما تستعمل في الصيغ التالية: فعَّال كسيفاء جمع سيف، فاعل كناشئة جمع ناشئ، وفَعِيل كشغيلة جمع شغيل، والأسماء المنسوبة كخليجية خليجي، وفي النسبة إلى الديانات كُنُصْرَانَة جمع نصران، وفي النسبة إلى المذاهب والطوائف كشافعية جمع شافعي، وفي الملل كمرجئة جمع مرجئ، وفي اسم الفاعل من الثلاثي المزيد فيه كمنهزمة جمع منهزم.

1.6 دلالة الجمع بتاء الجمع

إن أمثلة هذا الجمع، أعني الجمع بتاء الجمع، استعملت كثيرا جدا، سواء في القديم أم في العصر الحديث، وبذلك فإن لدينا جمعين للمذكر السالم واحد بإضافة الواو (أو الياء) والنون، والثاني بإضافة تاء الجمع، وثمة نقاط التقاء وافتراق بين هذين الجمعين، فهذا جمع علامته تاء الجمع يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة، وذاك علامة جمعه الواو (أو الياء) يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء، ويختص بالأسماء المذكورة وصفاتها، أما الجمع بالتاء فتجمع عليه بعض الصفات المذكورة دون الأسماء، لذلك فإن الجمع بالواو والنون قياسي، في حين إن الجمع بالتاء سماعي.

وأكثر ما يستعمل الجمع بتاء الجمع في صيغة فعَّال التي تقيد النسبة والتي تدل على الحرفيين وأصحاب المهن والصناعات، أو ما يكون ذا شيء أو صنعة يعالجها بعبارة سيبويه⁴⁴، والتي يصفها سيبويه بأنها أكثر من أن تحصى⁴⁵ دلالة على أصالة هذا الجمع في اللغة العربية.

⁴³ هذه اللفظة تركية معربة مركبة من بلطة وهي الفأس أضيفت إليها اللاحقة التركية (جي) الدالة على الصفة أو النسبة للدلالة على المهنة التي تتعلق بالبلطة، وأضيفت إليها التاء العربية الدالة على الجمع، فأصبحت بلطجية.

⁴⁴ سيبويه، المرجع السابق، ج3، ص381-382.

⁴⁵ سيبويه، المرجع السابق، ج3، ص381.

ولعل استعمالنا لتاء الجمع في فعّال هو دلالة على ثبوت مفرد في حرفته أو صنعته، في حين أن استعمال الجمع بالنون يدل على الوصف، ففعال تدل على النسبة، وليس على الوصف، فهي أنسب وأدق دلالة على المعنى المقصود من الجمع بالنون.

أما صيغة فاعل من الثلاثي المجرد نحو ناشئة وسابلة وسافرة ورافضة وغيرها، فهي ألفاظ محصورة قليلة العدد، تدل دلالة خاصة، فالناشئة هم الصبيان أو المراهقون، والسابلة هم عابرو الطريق، والسافرة هم المسافرون، والرافضة هم جماعة دينية، وهذه الألفاظ باستثناء السافرة، لها دلالة خاصة لم تجمع بالواو والنون لتأدية المعنى نفسه، فإذا جمعت بالنون دلت على معنى آخر. فالعرف اللغوي ههنا أثر أن تجمع هذه الألفاظ بقاء الجمع على الواو والنون ثم تتابع الاستعمال على ذلك⁴⁶

أما صيغة فعّال التي جمع عليها ألفاظ مشتقة من أسماء كخيالة جمع خيال ورجالة جمع رجال، فهي تدل على مصطلح عسكري يحمل دلالة خاصة، فلربما فضل مستعمل اللغة الجمع بالتاء، ولعل العربية لا تعرف جمعها بالواو والنون، فلا نكاد نسمع خيالون ولا رجالون.

أما فعّيل نحو شغيل وشغيلة وسكير وسكيرة وسميع سميعة، ودريس ودريسة، فهي صفات مشبهة تدل على ثبوت الصفة في صاحبها، وهي كثيرة الدوران في الاستعمال العربي الفصيح والعامي المعاصر، ولعل العرف اللغوي فضل جمعها بقاء الجمع دون الواو والنون بسبب من كونها صفة ثابتة أو شبه ثابتة في أصحابها حتى صاروا يعرفون بها، كذلك الألفاظ المعاصرة الدالة على المهن والحرف والصناعات، نحو: كَحِيل وكحيلة، وطريش وطريشة، فإنها لا تجمع إلا بقاء الجمع، مع عدم وجود مانع لغوي يمنع جمعها بنون الجمع، إلا العرف اللغوي المعاصر الذي يميل إلى الاستسهال وتفضيل جمع على جمع، فالمعروف أن من قوانين اللغة قانون طرد الاستعمال على باب واحد.

وكذلك فإن الاستعمال العربي المعاصر يفرّ من استعمال الجمع بالواو (الياء) والنون خوفاً من الخطأ في اختيار الواو أو الياء النون، إضافة إلى ذلك فإن هذه المهن جديدة في الحياة الحضارية العربية فدرجت الألسن على جمع هذه المفردات بالتاء وليس بالواو والنون.

أما اسم الفاعل من الثلاثي المزيد فيه، نحو: مهاجرة ومهاجرين ومسلمة ومسلمين ومستأمنة ومستأمنين ومرتدة ومرتدين ومتلصصة ومتلصصين ومنهزمة ومنهزمين، فإن العرف اللغوي يستعمل علامتي الجمع كليهما، على أن السياق في الجمع بالتاء المربوطة قد يفيد دلالة عددية أقل من دلالتها العددية عند جمعها بالواو (الياء)

⁴⁶ انظر: الطناحي، محمود، جموع التكسير والعرف اللغوي، ص142.

والنون، بمعنى أن السياق يشير إلى أن عدد المهاجرين أكثر من المهاجرة، والمسلمين أكثر عددا من المسلمة، والمستأمنين أكثر من المستأمنة وهكذا. فقد روى الطبري أن وفود بعض القبائل العربية جاءت إلى المدينة المنورة أثناء حروب الردة، للقاء الخليفة الراشدي الأول أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - موافقين على إقامة الصلاة طالبين إسقاط الزكاة عنهم "وقال: لو منعوني عقالا لجاهدتهم عليه - كانت عَقْل الصدقة على أهل الصدقة مع الصدقة - فردهم، فرجع وقد من بلى المدينة من المرتدة إليهم، فأخبروا عشائهم بقله أهل المدينة وأطمعهم فيها"⁴⁷

وجاء في كتاب أبي بكر الصديق إلى المغيرة بن شعبه: "إذا جاءكم كتابي ولم تظفروا، فإن ظفرتم بالقوم، فاقتلوا المقاتلة، واسبوا الذرية إن أخذتموه عنوة"⁴⁸، "وأيضاً "وكان بنو عبد مناة من المرتدة"⁴⁹، وفي خبر سقيفة بني ساعدة: "فإن أبت مهاجرة قريش، فقالوا: نحن المهاجرون وصحابة رسول الله الأولون، ونحن عشيرته وأولياؤه، فعلام تنازعونا هذا الأمر بعده! فقالت طائفة منهم: فإننا نقول، إذن: منا أمير ومنكم أمير"⁵⁰

وجاء أيضاً: "وخرج مالك بن عوف عند الهزيمة (يقصد هزيمة المشركين في غزوة حنين)، فوقف في فوارس من قومه على ثنية الطريق، وقال لأصحابه: قفوا حتى تمضي ضعفاؤكم؛ فوقف هناك حتى مضى من لحق بهم من منهزمة الناس"⁵¹، وجاء أيضاً: "فبينما عمر (يقصد الخليفة عمر بن الخطاب) بالجابية معسكراً، فزع الناس إلى السلاح، فقال: ما شأنكم؟ فقالوا: ألا ترى الخيل والسيوف! فنظر، فإذا كُردوس يلمعون بالسيوف، فقال عمر: مستأمنة، ولا تُراعوا وأمنوهم، وإذا هم أهل إيلياء"⁵².

ومن خلال هذه الاقتباسات التي تبين بعض السياقات التي جاء فيها استعمال الجمع ببناء الجمع واستعمال الجمع بالنون، نلاحظ أن الجمع الأول دل على جماعة أقل عدداً من الجماعة التي استعمل فيها الجمع بالنون، فإن المرتدين قسموا أنفسهم جماعتين؛ جماعة صغيرة قليلة العدد دخلت المدينة المنورة لمفاوضة أبي بكر، وجماعة أخرى كبيرة كثيرة العدد، والخبر كان عن الجماعة التي دخلت المدينة، فهي جزء من جماعة والجماعة كلها جزء من المرتدين الذين ارتدوا عن الإسلام بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام، فهذه الجماعة

⁴⁷ الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك (310هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، 2، القاهرة، دار المعارف، (بلا تاريخ)، ج3، ص244-245.

⁴⁸ المصدر نفسه، ج3، ص337.

⁴⁹ المصدر نفسه، ج3، ص246.

⁵⁰ المصدر نفسه، ج3، ص218.

⁵¹ المصدر نفسه، ج3، ص80.

⁵² المصدر نفسه، ج3، ص608.

من المرتدين قبلوا بفريضة الصلاة ورفضوا فريضة الزكاة، لذلك جاء استعمال الجمع بالتاء للتعبير عن الدلالة على القلة العددية.

وفي الاقتباس الثاني فإن المقصود بأمر أبي بكر هم أولئك المقاتلون الذين يثبتون على قتالهم المسلمين عند وصول كتاب أبي بكر للمغيرة، إذ من المحتمل أن بعضهم قد انسحب من الحرب أو انحاز الى المسلمين، إذن فالمقصود هو تلك الفئة التي أصرت على الارتداد عن الدين واستمرت في قتال المسلمين.

وفي الاقتباس الثالث ورد فيه استعمال الجمع "المهاجرة" و " المهاجرون" في الاستعمال الأول مهاجرة، فإن الأنصار كانوا يرون أن المهاجرين قليلو العدد، من خلال معرفتهم بعدد المهاجرين الأوائل الذين قدموا المدينة، وكان عددهم قليلا فعلا، بالقياس إلى القرشيين الذين أسلموا ثم هاجروا الى المدينة بعد هجرة الرسول عليه السلام إليها، ومن هنا جاء استعمال الأنصار لفظ المهاجرة، لكن المهاجرين لم يكونوا يرون أنفسهم كذلك فجاء استعمالهم لفظ المهاجرين.

وفي الاقتباس الرابع الذي وردت فيه كلمة منهزمة، فإن من لحق من المنهزمين كان قليلا، لأن الكثير منهم كان قد فر وسبق الجميع، أما المتأخرون منهم فقليلون، لذلك جاء استعمال المنهزمة تعبيرا عن قلتهم العددية، وكذلك الشأن في مستأمنة، فإن الدلالة العددية أقل من مستأمنين.

إذن يجوز في الصيغ الثلاثة المزيد فيها أن تجمع بالجمعين كليهما، تاء الجمع أو الواو والنون، مع ملاحظة أن الجمع بالتاء يدل على جماعة أقل عددا من الجمع بالواو والنون، غير أن هذه الدلالة نسبية، فيفضل العرف الاجتماعي أحيانا جمعها بالتاء وأحيانا أخرى بالواو/الياء والنون.

أما الألفاظ التي تدل على النسبة إلى الأديان أو المذاهب أو الملل والطوائف والدول والأقاليم، نحو: حنفي وحنفية، ومالكي ومالكية، ونصران ونصرانية، ويكري ويكرية، وقيسي وقيسية، وزبيرى وزبيرية، وخليجي وخليجية، وسني وسنية، وعلوي وعلوية، وإسماعيلي وإسماعيلية، فهي في الأصل أسماء تدل على الثبوت لأصحابها، ثم أضيفت لها ياء النسبة، فزادتها ثبوتا، فالأكثر فيها استعمال الجمع بالتاء، وتُجمع بالواو/الياء والنون أيضا.

وعلى هذا يمكن أن نرى بعض الألفاظ تجمع على الطريقتين؛ مرة بالتاء ومرة بالواو / الياء والنون، فيكون العرف اللغوي هو الذي يسوغ هذين الجمعين، وأحيانا نجد أن العرف اللغوي هو الذي يستحسن هذا الجمع دون ذلك.

7. الخلاصة

يستخلص البحث أن ثمة ألفاظا في العربية مفردة تدل على المذكر، يضاف إلى آخرها التاء المربوطة، فتتحول دلالتها إلى الجمع المذكر، فإذا ما حذفت هذه التاء عادت دلالة اللفظ إلى الإفراد والتذكير، فهذه التاء هنا علامة جمع، وعند لحوق هذه التاء آخر المفرد، فإن صيغة اللفظ تبقى كما هي، أي أن المفرد يحافظ على صيغته الأصلية، فلا تغاير بين صيغة المفرد وصيغة الجمع، ومن أمثلة هذا الجمع سيارة وسيافة وحمارة وفتاصة وبنارة ونظارة ومتصوفة.

وفي سياق البحث عن تصنيف لهذه الألفاظ بين جموع اللغة العربية، توصل البحث إلى أن النحاة والباحثين المحدثين لم يسلكوها في واحد من أبواب الجمع ولا في واحد من المجموعات الدالة على الكثرة والجمع.

وقد قام هذا البحث بعرض أمثلة الألفاظ التي دلت على الجمع بإضافة التاء المربوطة على أنواع الجموع المختلفة لتحديد مكانها بين الجموع، فوجد أنها بعيدة عن اسم الجمع وعن اسم الجنس الجمعي واسم الجنس الإفرادي وعن جمع الجمع ولا تتفق معها إلا في الدلالة على الجمع والكثرة.

وتوقف البحث مليا عند جمع التكسير لأنه أكثر الأبواب التي قد تلتبس به هذه الألفاظ، فوجد أن جمع التكسير يقوم على تغيير صيغة واحده، إما في الحركات وحدها وإما في الحروف وحدها وإما فيهما معا، وأن الصيغة الجديدة يجب أن تكون على واحدة من الصيغ المعروفة في باب جمع التكسير، وإلا فلا يعد الاسم الدال على الجمع جمع تكسير، وأن هذا الجمع يجب أن يكون له واحد من لفظه ومعناه.

واستخلص البحث أن جمع التكسير جمع داخلي، تتغير فيه صيغة اللفظ المفرد من الداخل، أي تغيير البنية الداخلية بإضافة أو حذف الصوامت (Consonants) و/أو تغيير الصوائت (Vowels) ولهذا الجمع صيغ وأوزان كثيرة. وهذه الألفاظ المجموعة بالتاء، لا يصيها تغيير داخلي عند إضافة لاحقة الجمع إليها، بل تحافظ على صيغتها الأصلية، فلا تغاير بين صيغة المفرد وصيغة الجمع، كما أنها لا تصاغ على أي من صيغ جمع التكسير، ولذلك فهي ليست منه.

أما جمع التصحيح فهو جمع خارجي، تحافظ صيغة المفرد على شكلها الأصلي عند لحاق آخر المفرد علامة تدل على الجمع، فتثبت الصيغة في المفرد والجمع كليهما، لكن تنتقل الدلالة العددية من الإفراد إلى الجمع. والمهم في جمع التصحيح، العلامة الدالة على الجمع ومحافظة المفرد على صيغته الأصلية عند إضافة علامة الجمع إليه.

وعند الموازنة بين جمع التصحيح والجمع بالتاء، فإننا نرى أن ثمة علامة دالة على جمع التصحيح هي الواو (أو الياء) والنون للمذكر السالم، والألف والتاء للمؤنث السالم، وكذلك الجمع بالتاء تميزه علامة دالة على الجمع هي التاء المربوطة. كما نرى أن المفرد يحافظ على صيغته بعد إضافة علامة الجمع إليه في كلا الجمعين؛ التصحيح والجمع بالتاء المربوطة. ويُستنتج من هذا أن الجمع بالتاء يتوفر على الشروط الرئيسة التي تميز جمع التصحيح، ويصدق عليه ما يصدق على جمع التصحيح من شروط، ولهذا يرى البحث أن المكان الطبيعي للجمع بالتاء هو جمع التصحيح، لأنه لا فرق بين الجمع بالتاء المربوطة وجمع التصحيح. لذلك يقترح الباحث أن يضاف هذا الجمع إلى جمع التصحيح لتصبح جموع التصحيح ثلاثة أقسام، هي:

1- الجمع بالألف والتاء

2- الجمع بالواو (أو الياء) والنون

3- الجمع بتاء الجمع

أو أن يكون جمع التصحيح نوعين:

1- جمع المؤنث السالم

2- جمع المذكر السالم، وهو قسمان

أ- الجمع بالواو (أو الياء) والنون

ب- الجمع بتاء الجمع.

ويوصي البحث بما يأتي:

1- أن يعاد النظر في تقسيم جمع التصحيح ليأخذ مكانه فيه، بما في ذلك إعادة تعريف جمع التصحيح

ليشمل هذا الجمع.

2- أن يدرّس هذا الجمع في المدارس والجامعات والمعاهد العلمية.

3- أن يقدم للطلاب الدارسين العربية من الناطقين بغيرها.

المصادر والمراجع

Ababneh, Jafar Nayif, *The Morphophonemic of Pluralization in Biblical Hebrew and Classical Arabic* (unpublished Ph.D. Dissertation), University of Utah, 1978.

القرآن الكريم.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (686 هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، بيروت، دار الكتب العلمية. (1982).

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد، (900 هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998.

برجستراسر، ج، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه: رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1994).

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (392 هـ)، اللع في العربية، تحقيق: سميح ابو مغلي، عمان-الأردن، دار مجدلاوي ، (1988).

حسن، عباس، النحو الوافي، ط3، دار المعارف، القاهرة- مصر، (بلا تاريخ).

حلمي، باكزة، صيغ الجموع في العربية، بغداد، مطبعة الأديب البغدادية، (بلا تاريخ).

الحملاوي، أحمد بن محمد، (1315 هـ)، شذا العرف في فن الصرف، الرياض: دار الكيان، (بلا تاريخ).

الزناهرة، غازي، التعاوضية في اللغة العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة الجامعة الأردنية، (2006).

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (316 هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، بيروت، مؤسسة الرسالة، (1996).

سيبويه، عمرو بن عثمان، (180 هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، بيروت-لبنان، عالم الكتب، (1988).

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص، بيروت، دار الكتب العلمية، (بلا تاريخ)

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911 هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: احمد شمس الدين، ط1، بيروت-لبنان، دار الكتب العلمية، (1998).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر (911 هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، (1985).

الصّبّان، أبو العرفان محمد بن علي (1206 هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط1، القاهرة: المكتبة التوفيقية، بلا تاريخ.

الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك (310هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، القاهرة، دار المعارف، (بلا تاريخ).

عمر، أحمد مختار، معجم الصواب اللغوي، عالم الكتب، (بلا تاريخ).

فليش، هنري، العربية الفصحى، تحقيق: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة- مصر، (1997).

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الكبير، ط3، (1992).

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (711هـ)، لسان العرب، ط3، بيروت، دار صادر، 1994.

ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة- مصر، دار الطلائع، (2004).

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع حداد، بيروت، دار الكتب العلمية، (2001).

الدوريات

الأقطش، عبد الحميد، "علامة" وأمثالها من نعوت المذكر، أبحاث اليرموك، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، (1998)، ص319-349.

الجزائري، محمد مكي، صفحة لغة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد 85، الجزء الأول، كانون الثاني، 2010، ص171-178.

شريف، محمد أبو الفتوح، من قضايا جمع التكسير، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، العدد السادس والأربعون، نوفمبر 1980، ص85-124.

الطناحي، محمود محمد، جموع التكسير والعرف اللغوي، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة، الجزء الحادي والسبعون، نوفمبر 1992، ص139-212.